



Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



The Effect of Corporate Financialization On Asymmetric Cost Behavior

Researcher: Sarhan Ajaj Alo
College of Administration and Economics
Tikrit University
Sarhan.A.Alu@st.tu.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Ashraf H. Faris
College of Administration and Economics
Tikrit University
Ashrafalabdoon@tu.edu.iq

Abstract:

The study aimed to analyze the asymmetric cost behavior in the Iraqi industrial companies, and to show the extent of the impact of financialization on weakening the asymmetric cost behavior. The relationship and influence between the variables. The study concluded that there is asymmetric behavior of costs in the listed Iraqi companies, and that the common behavior and trend of cost is the (sticky-down) behavior, meaning that when sales increase by 1%, costs increase by 69%, and when sales decrease by 1%, costs decrease by 70.8% This is consistent with previous studies. The study also found that there is a direct impact of corporate finance on weakening the asymmetric cost behavior of companies, and this is consistent with previous studies, which confirm that any change in sales on the other hand leads to a change in costs, but in a disproportionate proportion with the change in sales.

Keywords: asymmetric cost behavior, corporate finance.

تأثير أموال الشركات على سلوك التكلفة غير المتماثل

أ.م.د. أشرف هاشم فارس
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

الباحث: سرحان عجاج علو
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

هدفت الدراسة الى تحليل سلوك التكلفة غير المتماثل في الشركات الصناعية العراقية، وبيان مدى تأثير الأموال على اضعاف سلوك التكلفة غير المتماثل، تناولت الدراسة تحليل محتوى القوائم المالية المنشورة للشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٩) باستخدام نموذج الانحدار المتعدد في فحص العلاقة والتأثير بين المتغيرات. وتوصلت الدراسة الى وجود السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات العراقية المدرجة، وان السلوك والاتجاه الدارج فيها للتكلفة هو السلوك (اللزج للأسفل) اي انه عندما تزيد المبيعات بنسبة ١% فان التكاليف تزيد بنسبة ٦٩%، وعندما تنخفض المبيعات بنسبة ١% فان التكاليف تنخفض بنسبة ٧٠,٨% وهذا يتسق مع الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة أيضا الى وجود التأثير المباشر لأمواله الشركات

على اضعاف السلوك غير المتماثل للتكلفة للشركات، وهذا يتسق مع الدراسات السابقة، التي تؤكد ان أي تغير في المبيعات بالمقابل يؤدي الى تغير التكاليف ولكن بنسبة غير متماثلة مع تغير المبيعات.

الكلمات المفتاحية: سلوك التكلفة غير المتماثل، أمولة الشركات.

المقدمة

تلعب المحاسبة الادارية دورا بارزا ومتميزا في إعداد وتقديم المعلومات المحاسبية الملائمة للإدارة في الوقت المناسب؛ لذلك فهي تعتبر واحدة من اهم الادوات لتقديم المعلومات المطلوبة للمديرين لاتخاذ القرارات المناسبة؛ وبما ان التكاليف دائما عامل رئيسي في اتخاذ القرارات؛ لذا يجب فهم سلوكها للحصول على المعلومات الملائمة بحيث تكون متاحة لمتخذي القرار في الوقت المناسب؛ مما يزيد من درجة استيعاب البدائل وتقليل درجة عدم التأكد؛ وبالتالي الوصول الى قرارات رشيدة وصحيحة وتقييم الاداء بشكل أفضل؛ وعليه فإن الفهم الصحيح لسلوك التكاليف له اهمية كبيرة في المحاسبة الادارية؛ لأنه جوهر عملية اتخاذ القرارات الادارية والاستثمارية، وهناك العديد من القرارات الادارية في الشركة تعتمد على عنصر التكاليف؛ ولكن في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي أشارت بعض الدراسات الى عدم صحة النموذج التقليدي حول خطية العلاقة بين بعض عناصر التكاليف وحجم النشاط.

المحور الأول: منهجية البحث والدراسات السابقة

أولاً. مشكلة البحث: بالنظر للدراسات العالمية الحديثة التي ركزت على سلوك التكلفة غير المتماثل خاصة من بعد دراسة (Anderson et al., 2003) وحصول تلك الدراسات على ادلة تجريبية لوجود هذا النوع من السلوك للتكاليف، وبالنظر لوجود لبس في التفريق بين سلوك التكلفة التقليدي وسلوك التكلفة المستحدث (غير المتماثل) خاصة في البيئة العراقية عاما وفي الشركات الصناعية على وجه الخصوص، الامر الذي من شأنه تقديم معلومات وتقارير مالية وكفوية خاطئة وغير دقيقة لمتخذي القرار، الامر الذي تطلب دراسة مستفيضة لمحددات ومسببات ذلك السلوك. وبالتالي تتبلور مشكلة الدراسة بالتساؤل الاتي (هل ترتبط أمولة الشركات بعلاقة سلبية بسلوك التكلفة غير المتماثل. وهل يمكن أن تضعف بشكل كبير سلوك التكلفة غير المتماثل).

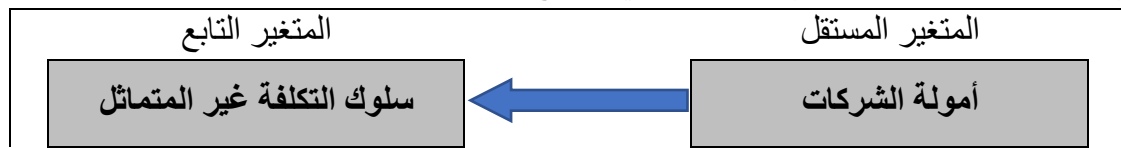
ثانياً. فرضيات البحث: للإجابة على تساؤلات البحث تم صياغة الفرضية الرئيسية للبحث (ترتبط أمولة الشركات بعلاقة سلبية مع سلوك التكلفة غير المتماثل. ويمكن أن تضعف بشكل كبير سلوك التكلفة غير المتماثل).

ثالثاً. أهمية البحث: تتبع أهمية الدراسة من كون موضوع سلوك التكلفة غير المتماثل من المواضيع الحديثة التي برزت في العقد الأول من القرن الحالي في المحاسبة الإدارية مثل دراسة (Anderson et al., 2003)، لذلك تتبع أهمية البحث من أهمية الحداثة للموضوع وخاصة في البيئة العراقية الناشئة، والتي يمكن ان تساعد من الناحية التطبيقية إدارة الشركات والمديرين من دقة تقدير التكاليف واعداد التقارير المالية وبالتالي زيادة دقة القرارات.

رابعاً. هدف البحث: تهدف هذه الدراسة الى تتبع السلوك غير المتماثل للتكلفة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٩) وذلك من خلال تطبيق نموذج (Anderson, 2003). ومدى تأثير أمولة الشركات على اضعاف سلوك التكلفة غير المتماثل.

خامساً. حدود البحث: اعتمدت الدراسة على عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٩).

سادساً. أسلوب البحث: المنهج الاستنباطي: واستخدم هذا المدخل في تحليل الدراسات السابقة، والمقالات، والبحوث المنشورة في الدوريات العلمية، وما ينشر على المواقع الالكترونية والانترنت وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة، لا سيما وأنه لا تتوفر في الكتب والمراجع أي معلومات عن سلوك التكلفة غير المتماثل. المنهج الاستقرائي: والذي يعتمد على البيانات المالية لمجموعة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بالاعتماد على نموذج (Anderson et al., 2003) والشكل التالي يوضح متغيرات الدراسة.



الشكل (١): متغيرات الدراسة

الشكل من اعداد الباحثين.

الدراسات السابقة:

١. دراسة (Anderson, Banker & Janakiraman, 2003) بعنوان:

Are Selling, General, & Administrative Costs Sticky:

هل تكاليف البيع والتكاليف العمومية والتكاليف الإدارية لزجة: هدفت الدراسة لاختبار سلوك تكاليف البيع والعمومية والإدارية بالنسبة للتغير في حجم النشاط، وكانت تكاليف البيع والعمومية والإدارية متغير تابع والإيرادات عندما تنخفض أو ترتفع متغيراً مستقلاً، وتناولت الدراسة أسلوب التحليل الوصفي، والتي أجريت على عينة من (٧٦٢٩) شركة صناعية في الولايات المتحدة باستخدام بيانات الفترة (١٩٧٩-١٩٩٨)، توصلت الدراسة أن تكاليف البيع والعمومية والإدارية (SG & A) تزيد بمقدار ٠,٥٥% عند زيادة المبيعات بنسبة ١%، ولكنها تنخفض بالمتوسط بمقدار ٠,٣٥% لكل ١% عند انخفاض المبيعات، قامت الدراسة بمقارنة النموذج البديل والذي تكون فيه التكاليف لزجة، بسبب أن الإدارة تعتمد فيه تعديل الموارد، مع النموذج التقليدي لسلوك التكاليف والذي تكون فيه التكاليف تتحرك بشكل نسبي، كما وفرت الدراسة مرجعاً قوياً للمزيد من البحث حول عواقب وأسباب سلوك التكلفة اللزجة، وبين التحليل العملي أيضاً أن تكاليف البيع والعمومية والإدارية تكون لزجة في سلوكها. حيث اقترحت الدراسة نموذج (ABJ) كنموذج قياس لسلوك التكاليف غير المتماثل.

٢. دراسة (Yasukata & Kajiwara, 2008) بعنوان:

Are Sticky Costs the Result of Deliberate Decision of Managers:

هل التكاليف اللزجة نتيجة للقرارات المتعمدة للمديرين: هدفت الدراسة لفحص سلوك التكاليف غير المتماثل في الشركات اليابانية المدرجة في بورصة طوكيو؛ ومدى تأثير قرارات الإدارة المتعمدة على الزوجة التكاليف لهذه الشركات؛ تناولت الدراسة عينة مكونة من (٤٤٧٤) شركة مدرجة في بورصة طوكيو خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، واستخدمت التغير في التكاليف متغيراً تابعاً، والتغير في المبيعات، والأصول الثابتة ودوران المخزون متغيرات مستقلة. وكذلك استعملت توقعات المبيعات كمقياس لمنظور المديرين للمبيعات المستقبلية، وتوصلت الدراسة أن لزوجة التكلفة هي

نتيجة لقرارات الإدارة المتعمدة من خلال الاختبار العملي فيما إذا كانت توقعات الإدارة للمبيعات لها تأثير على لزوجة التكلفة. وجدت الدراسة أيضا أن المنظور للمبيعات المستقبلية يرتبط بالمستوى الحالي للزوجة التكاليف؛ وأن النتائج وفرت أدلة قوية على أن لزوجة التكاليف هي نتيجة لقرارات الإدارة المتعمدة.

٣. دراسة (Banker, et al., 2011) بعنوان:

Sticky Cost Behavior: Theory & Evidence:

نظرية سلوك التكاليف اللزجة والدليل عليها: هدفت دراسة إلى اختبار سلوك التكاليف وبعض العوامل التي تؤثر على سلوك التكلفة غير المتماثل واللزج تناولت الدراسة بيانات سنوية من قاعدة البيانات العالمية خلال الفترة (١٩٨٨-٢٠٠٨)، وكانت حجم العينة (٢٨٧١٤١) مشاهدة من (١٩) بلداً، وشملت الدراسة أيضاً متغيرات تفسيرية إضافية؛ مثل كثافة العاملين وكثافة الأصول، وتوصلت الدراسة أن هذه العوامل تؤثر بشكل كبير على سلوك التكاليف؛ وأنها من المسببات للسلوك غير المتماثل للتكاليف وتزداد درجة لزوجتها بزيادة كثافة الأصول وكثافة العاملين في المنشآت. وافادت أن سلوك التكاليف مختلفة وغير متشابهة في هذه الدول. كما قدمت الدراسة دعماً قوياً لفكرة أن التكاليف اللزجة تنشأ وتكون نتيجة القرارات المدروسة، ونتيجة التزام المديرين بالموارد، وهما يتعارض مع النظرية التقليدية لسلوك التكاليف.

٤. دراسة (CHEN1&Yanbai 2021) بعنوان:

Financing constraints, internal control quality and cost stickiness:

قيود التمويل وجودة الرقابة الداخلية ولزوجة التكلفة: تهدف الدراسة إلى بيان تأثير تكاليف قيود تمويل الشركات الداخلية والخارجية على سلوك التكلفة غير المتماثل في الشركات الصناعية الصينية، ولتحقيق الهدف تناولت الدراسة تأثير تكاليف التمويل على لزوجة التكلفة من منظور تكاليف التعديل. لأن المديرين يعتقدون أن الاحتفاظ بالموارد أكثر فعالية من إعادة بناء الموارد بعد استنفادها بسبب عدم التأكد من الإنتاج والطلب باستخدام لوحة بيانات شركات التصنيع الصينية المدرجة في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٧، توصلت الدراسة أن تكاليف قيود التمويل الداخلية لها تأثير ترويجي كبير على زيادة لزوجة التكلفة، في حين أن تكاليف قيود تمويل الديون، وتكاليف قيود تمويل رأس المال (الخارجية) لها تأثير تقييد كبير على إضعاف لزوجة التكلفة. كما أن جودة الرقابة الداخلية لها تأثير معتدل على هذه العلاقة. مقارنة مع الشركات التي تتمتع بجودة رقابة داخلية عالية، وستزداد لزوجة التكلفة في الشركات ذات قيود التمويل الداخلي عندما تكون جودة الرقابة الداخلية المنخفضة، ولكن في الشركات ذات قيود التمويل الخارجي لا تؤثر جودة الرقابة الداخلية المنخفضة على لزوجة التكلفة.

٥. دراسة (Seo, Kim 2012 & Kim) بعنوان:

Financialization and the Slowdown in Korean Firms' R&D Investment:

(الأمولة والتباطؤ في الاستثمار في البحث والتطوير للشركات الكورية): هدفت الدراسة إلى فحص العلاقة بين الأمولة والاستثمار في البحث والتطوير من قبل الشركات غير المالية (NFCs) الكورية تناولت الدراسة فحص آثار زيادة الأمولة بشأن قرارات الاستثمار في البحث والتطوير على وجه التحديد، تبحث الدراسة في قناتين والتي من خلالها يمكن للأمولة أن تمنع الاستثمار. أولاً، تفحص ما إذا كان زيادة المدفوعات للأسواق المالية في شكل توزيعات أرباح أو إعادة شراء

الأسهم من شأنه أن يعيق الاستثمار في البحث والتطوير عن طريق تقليل التمويل الداخلي المتاح، القناة الثانية هي تأثير المزاخمة. يمكن للشركات استثمار إجمالي الأموال المتاحة في الأصول الملموسة وغير الملموسة أو في الأصول المالية. من المرجح أن تفضل الشركات الأمولة، واستخدمت عينة مكونة من مجموعة من الشركات الكورية المدرجة بين عام (١٩٩٤-٢٠٠٩) توصلت الدراسة إلى أن زيادة مدفوعات الأرباح وإعادة شراء الأسهم أعاق الاستثمار في البحث والتطوير من خلال الحد من الصناديق الداخلية وآفاق التخطيط. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الاستثمار المالي وفرص الربح قد ازحمت الاستثمار في البحث والتطوير من خلال التأثير على حوافز المديرين.

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً. مفهوم سلوك التكلفة غير المتماثل: ظل النموذج التقليدي لسلوك التكلفة المتماثل مسيطر لعقود على الفكر المحاسبي والذي يعبر عن كيفية تفاعل عنصر التكلفة مع التقلبات في حجم النشاط؛ يمكن أن يتفاعل عنصر التكلفة بثلاث طرق وفقاً للتقلبات في حجم النشاط، هي أن التكلفة (متغيرة، ثابتة، مختلطة) وفقاً لسلوك التكلفة التقليدي تتحرك التكاليف بشكل متماثل استجابة للزيادة والنقص في حجم النشاط؛ ومع ذلك تم الادعاء في بعض الدراسات مثل دراسة (Noreen & Soderstorm, 1997, Noreen & Soderstorm, 1994) بأن التكاليف تتحرك بشكل غير متماثل استجابة للتغيرات في حجم النشاط؛ وظل الوضع كذلك إلى أن استطاعت دراسة (Anderson et al 2003) توفير أول دليل تجريبي يكتشف السلوك غير المتماثل ليفتح المجال أمام تيار ضخم من الدراسات والبحوث المعاصرة حول سلوك التكلفة المستحدث (بغداد، سليمان، ٢٠١٩: ١٢).

يعرف (Anderson) سلوك التكلفة غير المتماثل بأنه السلوك الذي ينشأ عندما يكون التغيير في التكاليف عند زيادة حجم المبيعات أكبر من التغيير في التكاليف عند انخفاض حجم المبيعات بنفس القدر، يعني أن علاقة التكلفة بالنشاط ليست متناظرة عند الارتفاع والانخفاض في النشاط، ويمكن أن يحدث سلوك التكلفة هذا في شكلين: (التكلفة الملتصقة، والمضادة للالتصاق) حيث ان إذا انخفضت التكاليف بشكل أقل بسبب انخفاض النشاط مقارنة بالزيادة المكافئة في النشاط، فقد وجد أنها تكلفة (ملتصقة) وهذا ما توصل اليه اندرسون (Anderson et al., 2003: 48).

من ناحية أخرى يعرف (Weiss) التكلفة غير المتماثلة بأنها تكلفة تتبع السلوك العشوائي للتكاليف نتيجة للتغير مع حجم النشاط، حيث وجد ان هناك تكلفة مقاومة للالتصاق او منزقة تنشأ عندما يكون انخفاض التكاليف عند انخفاض النشاط بنسبة أكبر من زيادة التكاليف عند زيادة حجم النشاط وب نفس المقدار (Weiss, 2010: 1441). وعرف (Argilés and Garcia-Blando) التكلفة غير المتماثلة على أنها التكاليف التي تحدث بسبب التعديلات غير المتماثلة للموارد عندما يزداد حجم النشاط وينخفض، أي أن الموارد لا يتم تعديلها بشكل متماثل عندما يكون هناك تقلب في حجم النشاط" (Argilés et al., 2009: 580).

بناءً على التحليل والتفصيل أعلاه؛ فإن السلوك غير المتماثل للتكلفة يرتبط بعمل مقارنة بين اتجاهين للتغير في كل من التكاليف وحجم النشاط؛ الاتجاه الأول يكون على مستوى الفترة الحالية مقارنة بالفترة القادمة؛ والاتجاه الثاني يكون على مستوى الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة؛ وتتم عمل مقارنة بين مقدار التغير بين كلا الاتجاهين لنصل الى واحد من احتمالين (شاهين، ٢٠١٨: ١٢):

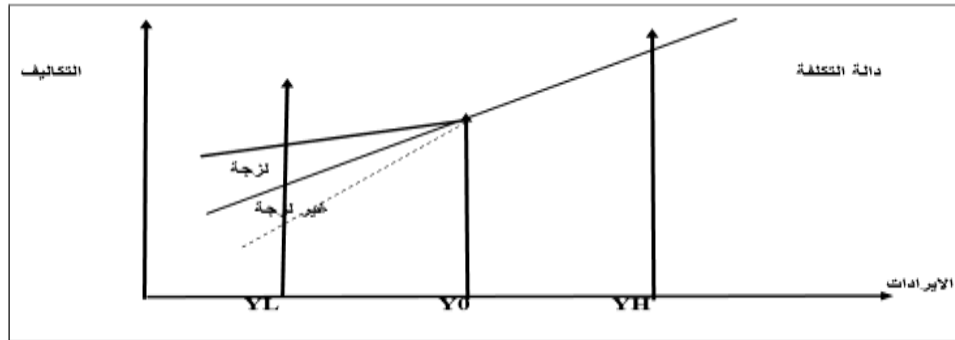
١. **السلوك المتمثل للتكاليف:** ويحدث هذا النوع من السلوك عندما يتساوى معدل التغير في حجم النشاط وعناصر التكاليف في كلا الاتجاهين؛ بمعنى أن معدل التغير في التكاليف صعوداً وهبوطاً يتساوى مع معدل التغير في حجم النشاط صعوداً وهبوطاً وهو ما يطلق عليه اصطلاحاً (Non-Sticky Cost) ويوجد مثل هذا النوع من سلوك التكاليف في حالة التكاليف المباشرة التي ترتبط بعلاقة منتظمة مع التغيرات في حجم النشاط.

٢. **السلوك غير المتمثل للتكاليف:** ويحدث هذا النوع من السلوك عندما لا يتساوى معدل التغير في حجم النشاط والتكاليف في كلا الاتجاهين؛ بمعنى أن معدل التغير في التكاليف صعوداً وهبوطاً لا يتساوى مع معدل التغير في حجم النشاط صعوداً وهبوطاً وينقسم هذا النوع من السلوك إلى قسمين:

أ. **السلوك غير المتمثل للتكاليف صعوداً:** ويحدث هذا النوع من السلوك عندما تكون درجة استجابة عناصر التكاليف للزيادة في حجم النشاط بمقدار معين أكبر من درجة استجابتها للانخفاض في حجم النشاط بنفس المقدار؛ وهو ما يشار إليه اصطلاحاً (Sticky Cost) تكلفة لزجة وهو ما توصل إليه (Anderson).

ب. **السلوك غير المتمثل للتكاليف هبوطاً:** ويحدث هذه النوع من السلوك لعناصر التكاليف عندما تكون درجة استجابة عناصر التكاليف للزيادة في حجم النشاط بمقدار معين أقل من درجة استجابتها للانخفاض في حجم النشاط بنفس المقدار؛ ويشار إليه اصطلاحاً (Anti-Sticky Cost) تكلفة منزقة وهو ما توصل إليه (Weiss 2010).

وأشار (Weiss 2010) إلى الاتجاه الثاني للتكلفة غير متمثلة السلوك؛ وأوضح أن التكلفة تصبح غير لزجة (Anti-Sticky Cost) إذا كان معدل الزيادة في التكلفة أقل من معدل انخفاضها عند التغيرات المتمثلة في حجم النشاط. وقد استند في ذلك على ما توصل إليه (Balakrishnan et al., 2004) من خلال دراسة العلاقة بين مستوى استغلال الطاقة والقرارات الإدارية والسلوك غير المتمثل للتكلفة.



الشكل (٢): التكلفة اللزجة واستغلال الطاقة

المصدر: (Weiss, 2010) بتصرف من الباحثان.

Y0: المستوى الحالي للنشاط YL: المستوى الأقل للنشاط YH: المستوى الأعلى للنشاط.

في الشكل أعلاه بافتراض مستوى استغلال عالي للطاقة عند مستوى النشاط الحالي (Y0) وتوقع انخفاض في مستوى النشاط؛ فإن المديرين يتوقفون عن التخفيض الفوري للتكلفة لعدم التأكد من استمرارية هذا الانخفاض مما يحد من معدل انخفاض التكلفة؛ في حين أن توقع الزيادة في مستوى النشاط في ظل استغلال عالي للطاقة قد يجعل قرار المديرين يتخطى مرحلة استغلال الموارد المتاحة إلى زيادة الطاقة وبالتالي زيادة تكلفة الموارد بمعدل ملحوظ؛ الأمر الذي يؤدي إلى أن استجابة التكلفة لخفض مستوى النشاط أقل من استجابتها لزيادة مماثلة في حجم النشاط مما

يجعلها تتصف بسلوك غير متمائل يتأثر أكثر بزيادة النشاط ويطلق عليها التكلفة اللزجة (Sticky Cost) والمعبر عنها بالخط الاسود العريض في الشكل اعلاه. وبخلاف ذلك ومع افتراض أن نفس الشركة لديها طاقة راكدة عند مستوى النشاط الحالي؛ ويتوقع المديرون زيادة مستوى النشاط فإنهم يميلون إلى استغلال الطاقة الراكدة لاستيعاب الزيادة في النشاط قبل التفكير في إضافة موارد جديدة مما يعني محدودية زيادة التكلفة وبخاصة الثابتة منها؛ في حين أن توقع المديرين تراجع مستوى النشاط ولفترات متتالية يدفعهم نحو تقليص الطاقة الراكدة وبالتالي انخفاض التكلفة؛ وهذا يعني أن استجابة التكلفة لانخفاض حجم النشاط أكبر من استجابتها لزيادة حجم النشاط؛ وهذا يضيف صفة عدم اللزوجة على عناصر التكلفة (Anti-Sticky Cost) والمعبر عنها بالخط المنقطع بالشكل السابق (هاجر، ٢٠٢٠: ٢٠).

ثانياً. مفهوم أموال الشركات: بعد تفشي فيروس Covid-19 على نطاق واسع، يتجه الاقتصاد الحقيقي إلى الانكماش بسبب انخفاض كفاءة الإنتاج ولتحول اقتصاد الشركات بشكل تدريجي من القطاع الصناعي إلى القطاع المالي، فقد تباطأ نمو الإنتاجية بسبب المخاوف بشأن المرونة الاقتصادية، والجدير بالذكر أن الأصول المالية هي عنصر حيوي في تكوين رأس المال والتي لها تأثير كبير على نمو الصناعات الإنتاجية. ومع انتشار الوباء وبالنظر إلى الاتجاهات الاقتصادية والتنافسية والاستهلاكية سريعة التغير، تصبح الإستراتيجية الدائرية بالتدريج الشغل الشاغل للمديرين التنفيذيين للشركات وصانعي السياسات، وتعتبر الأموال ميزة أساسية لتوسيع رأس المال والوصول إلى عوائد أعلى من كفاءة الإنتاج. ومع ذلك من المرجح أن يؤدي التمويل المفرط إلى سوء تخصيص العوامل الإنتاجية، مما يؤثر في النهاية على الكفاءة الإنتاجية.

شهدت العقود الماضية ارتفاعاً في الاستثمارات في الأصول المالية وتباطؤاً في تراكم الأصول المادية، جادل بعض الاقتصاديين، وحتى النشطاء السياسيين، بأن هناك صلة هيكلية بين الظاهرتين، الاستثمار المالي يحل محل الاستثمار المادي، ومع ذلك، لا يزال معظم الاقتصاديين غير مقتنعين، الاستثمار المالي هو تحويل الأصول، وليس استخدام الدخل، يؤدي شراء الأسهم إلى تحويل السيولة إلى جهات فاعلة اقتصادية أخرى، ربما من الشركات ذات الفرص الاستثمارية السيئة إلى الشركات ذات الفرص الجيدة. وبالتالي لا يمكن أن يكون الاستثمار المالي على مستوى الاقتصاد الكلي بديلاً عن الاستثمار المادي، تم استخدام مصطلح "الأموال" بشكل متكرر منذ أوائل التسعينيات، ولا يوجد حالياً إجماع حول تعريف "الأموال" لأنه يشمل ظواهر تتراوح بين عولمة الأسواق المالية وثورة قيمة المساهمين وارتفاع الدخل من الاستثمار المالي (Mader et al., 2019: 8). تُعرّف الأموال على أنها عملية يتم فيها التحرك نحو الأنظمة المالية القائمة على السوق وظهور المستثمرين المؤسسيين كلاعبين رئيسيين في الأسواق المالية وتغيير عقلية الإدارة في كل من الشركات المالية وغير المالية تجاه المساهمين (Stockhammer, 2007: 2).

يعتقد Foster أن الأموال يمكن تعريفها على أنها تحول التركيز الاقتصادي الرأسمالي من القطاع الإنتاجي إلى القطاع المالي (Foster, 2007: 9).

تري Krippner ان هذا هو في الأساس أموال من منظور الاقتصاد الكلي، ومع تعميق أبحاث الأموال أجرى بعض الكتاب أبحاثاً حول الأموال من المنظور الاقتصادي الجزئي (أي أموال الشركات) لقد أوضحت الدراسات الحالية إضفاء الطابع المالي على الشركات بشكل رئيسي من منظور الأصول المالية والدخل، تعتقد Krippner أن أموال الشركات غير المالية هي نمط من

أشكال التراكم، والتي تحصل على الأرباح من خلال الأنشطة المالية وليس من خلال قنوات إنتاج السلع والخدمات التجارية، وتصف Krippner "الوزن المتزايد للتمويل في الاقتصاد الأمريكي" بأنه "أمولة" وتقدم دليلاً يدعم الرأي القائل بوجود أمولة في اقتصاد الولايات المتحدة بعد الحرب، وهذا لا يمنع وجود أمولة في فترات أخرى وفي بلدان أخرى، لذلك تعرف "الأمولة على أنها نمط من التراكم تتراكم فيه الأرباح بشكل أساسي من خلال القنوات المالية وليس من خلال التجارة وإنتاج السلع" (Krippner, 2005: 174).

يعرف Palley الأمولة على أنها ١. رفع أهمية القطاع المالي بالنسبة للقطاع الحقيقي ٢. تحويل الدخل من القطاع الحقيقي إلى القطاع المالي ٣. زيادة عدم المساواة في الدخل والمساهمة في ركود الأجور (Palley, 2007: 3).

يعرفها Tabb بأنها هيمنة القطاع المالي على مجمل النشاط الاقتصادي، بحيث تفرض الأسواق المالية سلوكيات غير مالية للشركة وتشكل بشكل كبير الاقتصاد الكلي، ويُنظر إلى الشركات على أنها محافظ للأصول المالية التي يتم شراؤها وبيعها أو إعادة تنظيمها أو دمجها أو إغلاقها لتحقيق أرباح قصيرة الأجل ومزايا ضريبية، على مستوى آخر فإن الأمولة هي خيار سياسي للحكومات في تحالف مع الشركات المالية ذات التوجه الدولي. إنها أداة تراكم دفعتها بقوة الدولة الأمريكية وغيرها من الحكومات التي تركز على المال (Tabb, 2013: 527).

يعرفها Demir على أنها استراتيجية استثمار تختارها الشركات غير المالية بشكل متزايد لتقصير دورة عائد الاستثمار من أجل الحصول على أرباح حالية أو تجنب المخاطر، أن معدلات فجوة العائد المتزايدة بين الأصول الاستثمارية المالية والثابتة وزيادة عدم اليقين والمخاطر على مستوى الاقتصاد الكلي لها تأثير اقتصادي وإحصائي هام على الاستثمار الثابت في تثبيط الاستثمار (Demir, 2009: 4).

وتُعرّف هذه المقالة أمولة الشركات على أنها اتجاه الشركات غير المالية لتقليل الاستثمار في الأصول الحقيقية المادية وزيادة الاستثمار في الأصول المالية (بما في ذلك العقارات والأسهم والسندات واصناف الاستثمار الأخرى).

ثالثاً. تأثير أمولة الشركات على سلوك التكلفة غير المتمائل: على الرغم من أن العديد من الباحثين ناقشوا محددات سلوك التكلفة غير المتمائل من المستويات الدولية والشركات والإدارة على التوالي، إلا أنه قليل على حد علم الباحث من ناقش تأثير السلوك المالي للشركات (التمويل وأمولة الشركات) على سلوك التكلفة غير المتمائل. لذلك يجب توضيح ما إذا كانت أمولة الشركات هي من المحددات لسلوك التكلفة غير المتمائل وله أهمية نظرية وعملية كبيرة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق.

تشير الدراسات المتعلقة بالأمولة بأن هذه الظاهرة قد أعاققت الاستثمار الحقيقي للشركات غير المالية من خلال طريقتين أو قناتين (Orhangaz, 2008: 6):

القناة الأولى: زيادة استثمار الشركات غير المالية في الأصول المالية وبالتالي تحويل الأموال من الأنشطة الحقيقية إلى الأنشطة المالية، ويمكن أن يكون لزيادة الاستثمار في الأصول المالية تأثير "مزاحمة" على الاستثمار الحقيقي. كما يمكن استثمار إجمالي الأموال المتاحة للشركة إما في أصول حقيقية أو استخدامها للحصول على أصول مالية. فعندما تكون فرص الربح في الأسواق المالية أفضل من تلك الموجودة في أسواق المنتجات، فإن هذا يخلق حافزاً للاستثمار أكثر في الأصول المالية وأقل في الأصول الحقيقية.

القناة الثانية: التي يمكن من خلالها للأمولة أن تقوض الاستثمار الحقيقي هي عن طريق الضغط على الشركات غير المالية لزيادة المدفوعات للأسواق المالية في شكل توزيعات أرباح وإعادة شراء الأسهم من قبل الشركة.

من الناحية النظرية، فإن لظاهرة الأمولة تأثيران متعاكسان: تأثير "المزاحمة" وتأثير "الخزان" على تطوير الأعمال الرئيسية للشركات، وبالتالي التأثير على الأرباح التشغيلية. يجب أن يعتمد التأثير النهائي لأنشطة الأمولة على الأرباح التشغيلية للشركات على الحجم النسبي لتأثير "الخزان" وتأثير "المزاحمة". إذا كان تأثير "الخزان" أو الاحتياطي النقدي" الناجم عن الأمولة أكبر من تأثير "المزاحمة"، فإن إضفاء الطابع المالي على الشركات غير المالية سيكون مفيداً لتنمية الصناعة الحقيقية. وإذا كان تأثير "المزاحمة" الناجم عن الأمولة أكبر بكثير من تأثير "الخزان"، فإن إضفاء الطابع المالي على الشركات المادية سيؤدي إلى مشاكل عدم تطابق رأس المال ويؤثر في النهاية سلباً على أرباح التشغيل (Shengdao et al., 2020: 2).

أن تكاليف تمويل الشركات يعتبر عنصر مهم في تقييم تكلفة تعديل الموارد. وستؤثر تكلفة التمويل على تكاليف التعديل وتؤثر في النهاية على سلوك التكلفة. تظهر الأبحاث الحالية أن الشركات ذات الوصول المحدود إلى رأس المال لديها قدرة حالية أقل للتوسع المرتبط بنمو المبيعات الذي يؤدي إلى لزوجة التكلفة. يوضح هذا أن قيود التمويل قد تخفف من لزوجة التكلفة، وبالتالي فإن التخفيف من لزوجة التكلفة سينعكس على تأثير تمويل الشركة على إدارة التكلفة. لأن الشركات التي لديها قيود تمويلية ناتجة من توسع نشاط الأمولة، ستضع خطأً للتخفيض الإنفاق على التكنولوجيا والتوظيف والنفقات الرأسمالية والإدارية، ويستخدمون المزيد من خطوط الائتمان لأنهم قلقون من أن البنوك ستقيد الوصول وبيع المزيد من الأصول لتمويل عملياتهم في المستقبل. تبعاً لذلك، فإن هناك علاقة سلبية كبيرة بين السلوك غير المتمثل للتكلفة وهيكلاً رأس المال في الشركات، ذات مستوى عالٍ من لزوجة التكلفة. وبالتالي، تتغير خطة تعديل موارد الشركة مع تغيير حجم قيود التمويل. بالطبع، قيود تمويل مختلفة تأتي من تكاليف تمويل مختلفة، لذلك يمكن أن يوفر التمويل والأمولة دعماً رأسمالياً مختلفاً لتختلف تكاليف التعديل ومن ثم التأثير على لزوجة التكلفة (Chen & Yanbai., 2021: 1235).

ولبيان التأثير المباشر لأمولة الشركات على سلوك التكلفة يظهر مصطلح "تأثير الخزان" وهو الاحتياطي النقدي للسيولة في الشركات، إلى موقف الشركة عندما ينفد النقد فأنها تلجأ إلى تمويل رأس المال عن طريق بيع الأصول المالية لديها، مما يساعد على تقليل الاعتماد على التمويل الخارجي، لأن قيود التمويل سيعرضها لتكاليف فرصة أعلى ومخاطر مالية أكبر. لذلك، ستميل الشركات ذات تكاليف التمويل المرتفعة إلى تقليل الفائض عن الحاجة من الموارد عندما تنخفض المبيعات، الأمر الذي من شأنه أن يضعف سلوك التكلفة غير المتمثل. ويمكن أن تساعد أمولة الشركات على تقليل التدفق النقدي الحر للشركة، عن طريق استثماره في الأصول المالية وسيزيد الانخفاض في التدفق النقدي الحر من إضعاف الدافع لبناء الامبراطورية الإدارية والتي تعد من المسببات الرئيسية لسلوك التكلفة غير المتمثل، وانخفاض التدفق النقدي هو أمر مفيد للحد من التوسع المفرط في القدرة الإنتاجية للمديرين عندما ترتفع مبيعات الشركة ويزيد التخلص من الموارد الزائدة عن الحاجة عندما تنخفض المبيعات. الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف سلوك التكلفة

- غير المتمائل. وقد يُضعف تمويل الشركات أيضًا سلوك التكلفة غير المتمائل من خلال الحد من الاستثمار في البحث والتطوير والابتكارات حيث كلما زاد استثمار الأصول المالية، كلما انخفضت الاستثمارات المادية، وبناءً على ذلك تُضعف أموال الشركات سلوك التكلفة غير المتمائل من خلال الضغط على تخفيض الاستثمار في البحث والتطوير (ZHU et al., 2020: 3)
- يرى الباحث أن أموال الشركات لها تأثير مباشر ومرتبب بشكل سلبي بسلوك التكلفة غير المتمائل ويمكن أن تضعف بشكل كبير من سلوك التكلفة غير المتمائل من خلال خمسة اتجاهات:
١. ان التأثير الرئيسي للأموال على سلوك التكلفة غير المتمائل يمكن ان يرى من خلال منظور تكاليف تعديل الموارد، لان قيود التمويل ستؤثر على درجة لزوجة التكلفة، وبالتالي فإن منظور تكاليف التعديل مناسب للربط والتكامل بين قيود التمويل والالتزام بالتكلفة في الشركات غير المالية.
 ٢. من خلال دور الأموال وتأثيرها على مصطلح الخزان او المزاخمة وما يمكن ان يؤثر كل منهم على الوضع المالي للشركات غير المالية وبالتالي انعكاسه على اضعاف سلوك التكلفة غير المتمائل.
 ٣. من خلال دور الأموال والسيطرة على سلوك المديرين في الشركات غير المالية من خلال قيود التمويل والفوائد ومعدل العائد بالإضافة الى درجة المخاطرة المتوقعة، وانعكاسه على اضعاف سلوك التكلفة.
 ٤. من خلال دور الأموال في السيطرة على التدفق النقدي الحر الفائض في الشركات غير المالية واستثماره في الأصول المالية بدلا من استغلاله في بناء امبراطورية المديرين والدوافع الانتهازية.
 ٥. من خلال دور الأموال في الحد من الاستثمار المفرط في البحث والتطوير وزيادة الاستثمار في الأصول المالية، لما يغلب على البحث والتطوير طابع المخاطرة لعدم اليقين وارتفاع الكلف وطول مدة الإنتاج لمعرفة صافي الربح المتحقق من الاستثمار، على العكس من الاستثمار في الأصول المالية والأسهم والسندات ذات الأرباح العالية والاستثمار ذات المدى القصير.
- المحور الثالث: قياس المتغيرات واختبار الفرضيات**
- أولاً. العينة ومصادر الحصول على البيانات:** تمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية موزعة على (٤) قطاعات رئيسية، وذلك خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٩). وقد تمثلت العينة النهائية في (٩) شركات صناعية مقيدة بعد استبعاد المشاهدات الخاصة بالشركات التالية:
- الشركات التي تم شطب أسهمها من البورصة العراقية خلال فترة العينة.
 - الشركات التي لم تحقق أي مبيعات خلال إحدى سنوات فترة العينة.
 - الشركات التي قامت بتغيير او تعديل سنتها المالية خلال فترة العينة.
 - الشركات ذات البيانات غير المفصح عنها او الناقصة واللازمة لقياس أحد متغيرات البحث.
 - استبعاد مشاهدات العينة التي تكون فيها تكلفة البضاعة المباعة أكبر من أيراد المبيعات.
- كما قام الباحث بتقسيم القطاعات الرئيسية في العينة إلى صناعات فرعية؛ بهدف زيادة درجة التجانس بين شركات الصناعة الواحدة، وبما يُمكن من دقة النتائج، كما موضح في الجدول (١).

الجدول (١): تبويب العينة وفقاً لطبيعة النشاط الصناعي

القطاع الرئيس	الصناعات الفرعية	عدد الشركات	عدد المشاهدات (١٢ سنة)	نسبة المشاهدات لكل صناعة
اغذية ومشروبات	بغداد للمشروبات	١	١٢	%١١,١١
	العراقية لإنتاج وتسويق اللحوم	١	١٢	%١١,١١
	العراقية للمنتجات الزراعية	١	١٢	%١١,١١
التشييد ومواد البناء	بغداد للتغليف	١	١٢	%١١,١١
رعاية صحية وادوية	شركة الكندي	١	١٢	%١١,١١
	شركة المنصور	١	١٢	%١١,١١
منتجات منزلية والبسة	البسة وخياطة	٢	٢٤	%٢٢,٢٣
	سجاد ومفروشات	١	١٢	%١١,١١
الاجمالي		٩	١٠٨	%١٠٠

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الشركات.

ويتطلب قياس متغيرات الدراسة بيانات مالية وغير مالية عن الشركات؛ تم الحصول عليها من القوائم المالية وبيانات التكلفة وتقارير الإفصاح السنوية لمجالس الإدارة. حيث تم الاعتماد على مصادر أساسية لجمع البيانات؛ من الموقع الإلكتروني لسوق العراق للأوراق المالية؛ تم الاعتماد على موقع سوق العراق للأوراق المالية على الانترنت (www.isx-iq.Net) للاطلاع على التقارير؛ علماً أن أجمالي عدد الشركات الصناعية المتواجدة في سوق العراق للأوراق المالية هو (٣٥) شركة؛ تم تحليل البيانات التي تم جمعها باستخدام الاختبارات الإحصائية وكان الانحدار المتعدد هو الأسلوب الإحصائي المستخدم لاختبار الفرضيات.

ثانياً. نموذج قياس العلاقة بين المتغيرات: من أجل قياس لزوجة التكلفة غير المتمثل، تعتمد هذه الدراسة على النموذج الذي طوره أندرسون وآخرون (Anderson et al. 2003). ولقياس التأثير المباشر لأموال الشركات على سلوك التكلفة غير المتمثل، تم الاعتماد على المصدر (Zhu, Peng & Xue. 2020). لكونه الأقرب للدراسة الحالية.

النموذج (المعادلة):

$$\begin{aligned} \text{Log} \left(\frac{\text{Revenue}_{i,t}}{\text{Revenue}_{i,t-1}} \right) + \alpha \text{ DD} \times \text{Log} \left(\frac{\text{Costs}_{i,t}}{\text{Costs}_{i,t-1}} \right) &= \beta_0 + \beta_1 \text{Log} \left(\frac{\text{Revenue}_{i,t}}{\text{Revenue}_{i,t-1}} \right) + \beta_2 \\ &\text{Log}(\text{Revenue}_{i,t}/\text{Revenue}_{i,t-1}) \times \text{Fin}_{i,t} + \times \beta_3 \text{ DD} \\ &\text{Log}(\text{Revenue}_{i,t}/\text{Revenue}_{i,t-1}) \times \text{Log AS}_{i,t} + \times \beta_4 \text{ DD} \\ &\text{Log}(\text{Revenue}_{i,t}/\text{Revenue}_{i,t-1}) \times \text{Log ES}_{i,t} + \times \beta_5 \text{ DD} \\ &\text{Log} \left(\text{Revenue}_{i,t} / \frac{t}{\text{Revenue}_{i,t-1}}, t-1 \right) \times \text{Suc}_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \times \beta_6 \text{ DD} \end{aligned}$$

الجدول (٢): شرح متغيرات الدراسة

المتغير	الدلالة	اسلوب القياس
$\left(\frac{Costs_{it}}{Costs_{it-1}}\right)$	تكلفة البضاعة المبيعة	وهو يساوي لو غار يتم تكلفة البضاعة المبيعة في الفترة الحالية مقسوما على لو غار يتم تكلفة البضاعة المبيعة في الفترة السابقة (Anderson et al., 2003).
$\left(\frac{Revenue_{it}}{Revenue_{it-1}}\right)$	ايراد المبيعات	وهو يساوي لو غار يتم صافي ايراد المبيعات في الفترة الحالية مقسوما على لو غار يتم صافي ايراد المبيعات في الفترة السابقة (Anderson et al., 2003).
DD	متغير وهمي لانخفاض ايرادات المبيعات	عندما تكون إيرادات المبيعات للفترة الحالية أقل من إيرادات المبيعات السابقة تكون القيمة ١ وبخلافه صفر (Anderson et al., 2003).
Fin	يمثل أموال الشركات	وقد تم قياسه (كأصول مالية مقسومة على إجمالي الأصول) (Wang, 2020).
InAS	يمثل كثافة الأصول	وقد تم قياسه على أنه إجمالي الأصول مقسوماً على إيرادات المبيعات وهي تعني قيمة الأصول اللازمة لتوليد ايراد مقداره دينار واحد (ZHU et al., 2020).
InES	يمثل كثافة الموظفين	وقد تم قياسه على أنه إجمالي عدد الموظفين مقسوماً على إيرادات المبيعات. وهي تعني قيمة العمل اللازمة لتوليد ايراد مقداره دينار واحد (ZHU et al., 2020).
Suc	يمثل متغير وهمي	عندما تنخفض إيرادات المبيعات لمدة عامين متتاليين تكون القيمة ١، وبخلافه صفر (ZHU et al., 2020).

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على نموذج القياس.

ويتكون هذا النموذج فيما يخص التكلفة اللزجة من متغير تابع يتمثل في التغير في التكاليف، ومتغير مستقل يتمثل في التغير في الإيرادات، وحيث أن التغير في الإيرادات، إما أن يكون سالبا أو موجبا، وبما أن النموذج يستخدم القيمة اللوغاريتمية للتغير في الإيرادات، وحيث أنه لا يمكن استخراج القيمة اللوغاريتمية لرقم سالب فقد تم استخدام متغير وهمي لتأخذ إشارة التغير السالبة. وعليه فإن الجانب الأيمن من النموذج يتألف من جزئين، الجزء الأول هو التغير في الإيرادات الموجبة والجزء الثاني يمثل الإيرادات السالبة مضروبة في متغير وهمي يأخذ قيم واحد وصفر. في النموذج اعلاه، يقيس المعامل β_1 النسبة المئوية للزيادة في تكاليف المبيعات لزيادة ١٪ في إيرادات المبيعات. وتقيس مجموع المعاملات $(\beta_1 + \beta_2)$ انخفاض النسبة المئوية في تكاليف المبيعات الانخفاض بنسبة ١٪ في إيرادات المبيعات. وفقاً لتعريف سلوك التكلفة غير المتماثل عندما تكون β_1 أكبر من $(\beta_1 + \beta_2)$ ، يحدث سلوك التكلفة غير المتماثل (لزوج للأعلى) في الشركات. أما إذا كانت $(\beta_1 + \beta_2)$ أكبر من β_1 يحدث سلوك التكلفة غير المتماثل (لزوج للأسفل). ثالثاً. نتائج الدراسة واختبار الفرضيات: بعد بناء الفرضيات بالاعتماد على الدراسات السابقة والربط المنطقي لمتغيرات البحث وطريقة قياس المتغيرات وطرق جمع البيانات، سيتم اختبار الفرضيات وتحليل ومناقشة النتائج.

١. **التحليل الوصفي:** تم القيام بأجراء التحليل الوصفي بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS) بهدف الوصول الى المتوسطات الحسابية للمتغيرات والانحرافات المعيارية لها إضافة الى الحد الأدنى والاعلى للقيم.

الجدول (٣): نتائج التحليل الوصفي

الحد الأعلى	الحد الأدنى	الانحراف المعياري	المتوسط	المتغيرات
١,٢٣٧	٠,٨١٠	٠,٠٤٧	١,٠٠١	Cost it/Cost it -1
١,١٣٠	٠,٨٩٠	٠,٠٣٦	١,٠٠٦	Sales it/Sales it-1
١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٤٨٤	٠,٣٣٦	Fin
٦,٨١٩	٠,٢٤٧	٠,٦٥٠	٠,٧٣٨	DD
٦٢,٧٧٤	٠,١٥٥	٨,٦٥٩	٦,١٢١	Asset it/Sales it
٩,٤٣٧	٠,٠٠٠	٢,٦٩٤	٣,٠٣٣	Employs it/Sales it
١,٠٠٠	٠,٠٠٠	٠,٣٤٧	٠,١٣٩	SUC

- المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS).
- أ. يبين الجدول نتائج الإحصاء الوصفي كما هو موضح، فإن متوسط معدل التغيير بين تكلفة المبيعات الحالية وتكلفة المبيعات السابقة هو (١,٠٠١) والانحراف المعياري (٠,٠٤٧) والحد الأدنى لها (٠,٨١٠) والاعلى يبلغ (١,٢٣٧).
- ب. يبلغ متوسط معدل التغيير بين إيرادات المبيعات الحالية وإيرادات المبيعات السابقة (١,٠٠٦) والانحراف المعياري (٠,٠٣٦) والحد الأدنى (٠,٨٩٠) والحد الأعلى (١,١٣٠). وتظهر النتائج أن معدل التغيير في تكلفة المبيعات وإيرادات المبيعات يسير في نفس الاتجاه في نطاق التغيير لأن معدل التغيير قريب الى الواحد الصحيح، وهذا يعني ان البيانات متسقة ولا تحتوي على بيانات عشوائية.
- ج. وتُظهر أموال الشركات المتوسط (٠,٣٦٦) والانحراف المعياري لها (٠,٤٨٤) أي أن درجة تمويل الشركات ليست خطيرة للغاية، ومع ذلك فإن الحد الأدنى للقيمة (٠,٠٠٠) والحد الأعلى (١,٠٠٠) وهذا يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الشركات المدرجة من حيث استخدام الأموال بالإضافة الى نشاطها الأساسي.
- د. يبلغ متوسط معدل الغير في المتغير الوهمي للانخفاض في إيرادات المبيعات (٠,٧٣٨) والانحراف المعياري (٠,٦٥٠) وهذا يشير إلى أن إجمالي إيرادات المبيعات لمعظم الشركات المدرجة قد أظهر اتجاهًا تنازليًا خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٩). وبلغ الحد الأدنى (٠,٢٤٧) والحد الأعلى (٦,٨١٩) وتشير النسبة الى وجود فجوة كبيرة بين الشركات.
- هـ. أخيرا، بلغ متوسط كثافة الأصول (٦,١٢١) وبانحراف معياري أكبر من المتوسط (٨,٦٥٩)، وبلغ الحد الأدنى (٠,١٥٥) والحد الأعلى (٦٢,٧٧٤) وهذا يدل على تشتت القيم ووجود اختلاف كبير بين الشركات من حيث حيازتها للأصول، بحسب حجم الشركة وبحسب نوع النشاط الذي تمارسه. اما متوسط كثافة الموظفين بلغ (٣,٠٣٣) وبانحراف معياري اقل من المتوسط (٢,٦٩٤)، وبلغ الحد الأدنى (٠,٠٠٠) والحد الأعلى (٩,٤٣٧) وهذا يدل على تشتت القيم ووجود اختلاف ايضا بين الشركات من حيث عدد الموظفين، بحسب حجم الشركة وبحسب نوع النشاط الذي تمارسه.

٢. التحقق من السلوك اللزج لسلوك التكلفة غير المتمائل: تم تحليل البيانات من خلال نموذج الانحدار البسيط لسلوك التكلفة غير المتمائل للشركات الصناعية المدرجة، بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS).

الجدول (٤): نموذج انحدار سلوك التكلفة غير المتمائل

سلوك التكلفة غير المتمائل						المتغير التابع
R Square	Sig	F	Sig	T	β	المتغير المستقل
٠,٢٠٢	٠,٠٠٠	١٢,٣٦٨	٠,٠٤٧	٢,٠١٥	٠,٣٠١	Constant
٠,٢٠٢	٠,٠٠٠	١٢,٣٦٨	٠,٠٠٠	٤,٧٢٩	٠,٦٩٠**	ln x
٠,٢٠٢	٠,٠٠٠	١٢,٣٦٨	٠,١١٥	١,٥٨٩	٠,٠١٨	dd*ln x
معامل الارتباط $R = ٠,٤٤٩$						
معامل التحديد المعدل $\text{Adjusted R Square} = ٠,١٨٥$						
مستوى الدلالة $= ٠,٠١$						

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي.

من الجدول (٤) يمكن توضيح كيفية قياس واحتساب قيم معاملات (β_1) و (β_2) وبين نوع اللزوجة سواء كانت لأعلى أو لأسفل من خلال الجدول (٥):

الجدول (٥): قياس سلوك التكلفة غير المتمائل

Variable	Coeff	T	.Sig	النتيجة
B0	٠,٣٠١	٢,٠١٥	٠,٠٤٧	
B1	٠,٦٩٠**	٤,٧٢٩	٠,٠٠٠	
B2	٠,٠١٨	١,٥٨٩	٠,١١٥	
B2+B1	٠,٧٠٨			
B2 > B1+B1				لزج للأسفل

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS).

بناء على نتائج التحليل أعلاه، يمكن الاستنتاج ان سلوك التكاليف في الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية يسلك سلوك التكاليف غير المتمائلة وان السلوك الدارج فيه هو السلوك المنزلق (اللزج للأسفل) أي انه عندما تزداد إيرادات المبيعات بنسبة ١٪ تزداد تكلفة المبيعات بنسبة ٦٩٪، على العكس من ذلك عندما تنخفض إيرادات المبيعات بنسبة ١٪ تنخفض تكلفة المبيعات بنسبة ٧٠,٨٪. وهذه النتيجة تتفق مع الدراسات السابقة لسلوك التكلفة غير المتمائل مثل دراسة (Kama & Weiss, 2013) الذي وجد ان التكاليف زادت بنسبة ١٣,٧٪، وانخفضت بنسبة ١٧,٨٪ عند الزيادة والانخفاض المتكافئ في النشاط ١٪، وتختلف هذه الدراسة مع دراسة (Anderson al et 2003) من حيث اتجاه لزوجة التكلفة للأسفل.

٣. اختبار الفرضية الرئيسية لأمواله الشركات على سلوك التكلفة غير المتمائل: تولي هذه الدراسة التركيز بشكل أساسي إلى المعامل $DD \times \ln(\text{Sales it} / \text{Sales it-1}) \times \text{Fin (B3)}$ الذي يقيس تأثير أمولة الشركات على سلوك التكلفة غير المتمائل. فإن كانت إيجابية وذات مغزى، فأنها تدل أن أمولة الشركات يمكن أن تضعف بشكل ملحوظ سلوك التكلفة غير المتمائل للشركات. والجدول (٦) يبين معاملات نموذج الانحدار.

الجدول (٦): نموذج انحدار الكلي لأمواله الشركات

سلوك التكلفة غير المتمثل							المتغير التابع
R Square	Sig	F	Sig	T	B	B0	المتغير المستقل
٠,٢٢٤	٠,٠٠٠	٤,٥٢٧	٠,٩٨٧	-٠,٠١٦	-٠,٠٠١	٠,٢٩١	الأموال
معامل الارتباط $R = ٠,٤٧٣$							
معامل التحديد المعدل $\text{Adjusted R Square} = ٠,١٧٥$							
مستوى الدلالة $= ٠,٠١$							

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على البرنامج الاحصائي (SPSS).

يتضح من الجدول (٦):

أ. ثبوت معنوية نموذج الانحدار اذ بلغت قيمة (F) (٤,٥٢٧) وهي معنوية عند مستوى ٠,٠١، مما يدل على صحة معادلة الانحدار.

ب. عدم ثبوت معنوية معامل الانحدار اذ بلغت قيمة (T) لأمواله الشركات (٠,٠١٦-) وهي غير معنوية عند مستوى ٠,٠٥، بمعنى لا يوجد تأثير لأمواله الشركات على سلوك التكلفة غير المتمثل. ويعتقد الباحث ان سبب عدم المعنوية يمكن تفسيره على احتمال صغر حجم العينة والملاحظات وصعوبة الحصول على البيانات وتوفرها للبحث قيد الدراسة على خلاف الدراسات في الدول المتقدمة التي تعتمد على نسب عالية من المشاهدات لوجود قاعدة بيانات الكترونية ضخمة ومتقدمة. ج. بلغت قيمة (B) (٠,٠٠١-) يلاحظ أنه بالرغم من عدم معنوية التأثير إلا أن القيمة السالبة تدل على أن التأثير سلبي، بمعنى انه كلما زادت أموال الشركات كلما انعكس ذلك في اضعاف سلوك التكلفة غير المتمثل.

د. بلغت قيمة معامل الارتباط للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع (٤٧,٣ %) وهي قيمة متوسطة وجيدة ولها تأثير واضح على المتغير التابع، بينما بلغت قيمة معامل التحديد المعدل (١٧,٥ %) ويمكن تفسيرها على انها نسبة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع التي تم دراستها في هذه الدراسة فقط، اما باقي النسبة وهي (٨٢,٥) فهي ناتجة عن عوامل اخرى تؤثر على التكاليف لم يتم تضمينها في هذه الدراسة. وتتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة مثل دراسة (ZHU et al., 2020) التي توصلت لنفس هذه النتيجة، ولا يوجد دراسة على حد علم الباحث تختلف معها هذه الدراسة.

هـ. بناء على نتائج التحليل أعلاه يمكن قبول الفرضية: التي تثبت ان أموال الشركات لها ارتباط سلبي بسلوك التكلفة غير المتمثل، ويمكن أن تضعف بشكل كبير سلوك التكلفة غير المتمثل في الشركات العراقية المدرجة.

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

بعد القيام باستعراض الجانب النظري وتحليل النتائج واختبار الفرضيات للبحث قيد الدراسة، سيتم طرح مجموعة من النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها.

اولاً. الاستنتاجات:

١. اثبتت نتائج الدراسة المتعلقة بسلوك التكلفة بان هناك مجموعة من المحددات التي تؤثر على سلوك التكلفة غير المتمثل، يمكن ان تكون أموال الشركات جزء من تلك المحددات.
٢. تم التوصل الى ان تكلفة البضاعة المباعة هي من التكاليف التي يمكن لها ان تسلك السلوك اللزج للتكاليف عندما يتغير النشاط.

٣. تعد دراسة سلوك التكلفة غير المتمائل أحد أهم الموضوعات التي لقيت اهتمام عالمي خلال الفترة القليلة الماضية، في ظل عدم كفاية معلومات المحاسبة الإدارية للتقارير المقدمة للإدارة لرفع أداء الشركات، مما تطلب ضرورة الاهتمام بمعلومات المحاسبة الإدارية.
٤. تعد أموال الشركات من المفاهيم القيمة التي يجب على الدراسات المحاسبية الاهتمام بها لما لها من دور في العمل على تخفيض التكاليف، وتحفيز الإدارة والمديرين في زيادة الاستثمارات المالية التي تزيد من قيمة الشركة وكفاءة استغلال الموارد المتاحة وتعزيز حوكمة الشركات.
٥. أظهرت النتائج في الدراسة التطبيقية أن سلوك التكلفة غير المتمائل موجود في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وهو ما يتسق مع الدراسات السابقة وأن السلوك الدارج فيها هو السلوك والاتجاه اللزج للأسفل.
٦. أظهرت النتائج في الدراسة التطبيقية أن جميع الشركات عينة الدراسة على المستوى الكلي للتحليل والاختبار، قد تساهم أموال الشركات في إضعاف التكلفة والحد من السلوك غير المتمائل للتكلفة.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة الاهتمام بسلوك التكلفة غير المتمائل عند احتساب وتقدير التكاليف، لما لهذه التكاليف من تأثير على القرارات الإدارية في الشركات.
٢. الاهتمام بتطبيق آليات حوكمة الشركات، نظراً لدور هذه الآليات في الحد من السلوك الانتهازي للمديرين، وبالتالي الحد من لزوجة التكلفة.
٣. تحليل سلوك التكاليف غير المتمائل على القطاعات المالية والخدمية وعدم الاقتصار على القطاع الصناعي فقط.
٤. ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بإعداد قوائم مالية متكاملة ولسنوات متتالية للشركات، والعمل باستمرار على تحديث تلك البيانات بما يساعد الباحثين على توسيع حجم العينة والمشاهدات.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

١. بغدادي، أحمد، بغدادي أحمد، سليمان، محمد محمود، ٢٠١٩، العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتمائل للتكلفة (دراسة تطبيقية)، الفكر المحاسبي، مجلد ٢٣، عدد ٣.
٢. شاهين، محمد أحمد محمد، ٢٠١٨، إطار محاسبي مقترح لاستخدام نموذج السلوك غير المنتظم للتكاليف في تحديد محرك تكلفة النشاط الأكثر فاعلية (دراسة تطبيقية)، الفكر المحاسبي، مجلد ٢٢، عدد ٢.
٣. هاجر، عبد الرحمن عبد الفتاح، ٢٠٢٠، قياس تأثير توقعات الإدارة على السلوك غير المتمائل بهدف زيادة جودة المحتوى المعلوماتي لنظام المحاسبة الإدارية (دراسة تطبيقية)، الفكر المحاسبي، مجلد ٢٤، عدد ١.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Anderson, M. C., Banker, R. D., & Janakiraman, S. N., 2003, Are selling, general, and administrative costs "sticky"? Journal of accounting research, 41(1), 47-63.
2. Argilés, J. M., & Garcia Blandon, J., 2009, Cost stickiness revisited: empirical application for farms. Spanish Journal of Finance and Accounting/Revista Española de Financiación y Contabilidad, 38 (144), 579-605.

3. Banker, R. D., Byzalov, D., & Plehn-Dujowich, J. M., 2011, Sticky cost behavior: theory and evidence. Working paper.
4. Chen, Y., & Ma, Y., 2021, Financing constraints, internal control quality and cost stickiness. *Journal of Business Economics and Management*, 22(5), 1231-1251.
5. Demir, F., 2009, Financial liberalization, private investment and portfolio choice: Financialization of real sectors in emerging markets. *Journal of Development Economics*, 88 (2), 314-324.
6. Foster, J. B., 2007, The financialization of capitalism. *Monthly review*, 58 (11), 1-12.
7. Krippner, G. R., 2005, The financialization of the American economy. *Socio-economic review*, 3 (2), 173-208.
8. Mader, P., Mertens, D., & Van der Zwan, N., 2020, Financialization: an introduction. *The Routledge international handbook of financialization*, 1-16.
9. Orhangazi, Ö., 2008, Financialisation and capital accumulation in the non-financial corporate sector: A theoretical and empirical investigation on the US economy: 1973-2003. *Cambridge journal of economics*, 32(6), 863-886
10. Palley, T. I., 2013, Financialization: what it is and why it matters. In *Financialization* (pp. 17-40). Palgrave Macmillan, London.
11. Seo, H. J., Kim, H. S., & Kim, Y. C., 2012, Financialization and the Slowdown in Korean Firms' R&D Investment. *Asian Economic Papers*, 11(3), 35-49.
12. Shengdao, G., Qingying, W., & Qiya, Z., 2020, Impact of Financialization on Operating Profit of Manufacturing Listed Companies. In *E3S Web of Conferences* (Vol. 214, p. 02016). EDP Sciences.
13. Stockhammer, E., 2008, Some stylized facts on the finance-dominated accumulation regime. *Competition & Change*, 12(2), 184-202.
14. Weiss, D., 2010, Cost behavior and analysts' earnings forecasts. *The Accounting Review*, 85(4), 1441-1471.
15. Yasukata, K., 2011, Are 'Sticky Costs' the Result of Deliberate Decision of Managers? Available at SSRN 1444746.
16. Zhu, G., Hu, W., Pang, T., & Xue, C., 2020, The influence of corporate financialization on asymmetric cost behavior: weakening or worsening. *Journal of Business Economics and Management*, 1-21.